

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/555
24 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

حق الشعوب في السلم

رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ ،
موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة رد حكومة نيكاراغوا بشأن قرار الجمعية
العامة ١٠/٤١ المتصل بتنفيذ الإعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم .

وأرجو منكم أن تتفضلوا باتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) رولاندو سيفيلا

القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

رد حكومة نيكاراغوا على طلب الامين العام تقديم معلومات عن التدابير التي اتخذت أو يجري اتخاذها من أجل تنفيذ الإعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم

١ - إن شعب نيكاراغوا وحكومتها يرحبان مع بالغ الارتياح باعتماد الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، للإعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم ، ويؤيدان ذلك الإجراء كل التأييد . وفلا عن ذلك ، فإنهما يتفقان تمام الإتفاق مع الرأي المعرب عنه في الإعلان والذي مؤداه أن "المحافظة على حق الشعوب في السلم وتشجيع تنفيذ هذا الحق يشكلان التزاما أساسيا على كل دولة" . والمادة ٣ من دستور نيكاراغوا تنص على أن "دولة نيكاراغوا ملتزمة التزاما لا رجعة فيه بالنضال من أجل تحقيق السلم وإقامة نظام دولي عادل" . ومن ثم فإن نيكاراغوا تعارض جميع أشكال السيطرة والاستغلال الاستعماري والامبريالي وتقف إلى جانب جميع الشعوب المناضلة ضد القمع والتمييز .

٢ - وقد أتاح انتصار الثورة الشعبية الساندمتية لشعب نيكاراغوا فرمة التمتع بحقه المشروع في السلم ، ونعني به السلم التام والكامل الذي يكفل الكرامة للإنسان ويقضي على استغلال الإنسان للإنسان .

٣ - وتمام ممارسة الشعوب لحقها غير القابل للتصرف في السلم ، يتوقف أيضا على السياسات الخارجية للدول . وترى نيكاراغوا أن السلم لا يتحقق بمجرد القضاء على نزعة اللجوء المتغطر إلى الحرب ، بل يلزم لتحقيقه أيضا إقامة مجتمع عادل تسوده المساواة ويكفل الضمان الفعال لجميع حقوق الإنسان ، بما فيها الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وتعتقد نيكاراغوا أن السلم مرتبط ارتباطا لا ينفصم بإعلاء الكرامة الإنسانية وتعزيز التنمية واحترام القانون الدولي ونزع السلاح . ومن ثم فإنه لكي تنهيا الظروف الملائمة لتحقيق السلم ، لابد من إحراز تقدم في جميع هذه المجالات ، نظرا إلى أوجه الترابط القائمة فيما بينها . وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد هو من أشد المهام الحاحا كما أنه يشكل حجر الزاوية بالنسبة للسلم . وترى نيكاراغوا أن القبول العالمي للولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية هو عنصر أساسي في تحقيق السلم .

٤ - ووعيا من حكومة نيكاراغوا بمسؤوليتها التاريخية تجاه شعبها ، فإنها قد اتخذت ، وما برحت تتخذ ، من التدابير ما يبين بوضوح وبصورة عملية رغبتها الصادقة في تحقيق السلم . ومن المؤسف أنه خلافا لتطلعات شعب نيكاراغوا إلى التمتع بالسلم ، عمدت دولة من خارج المنطقة إلى فرض حرب وحشية ودامية علينا ، منتهكة انتهاكاً صريحاً مقومات المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، التي هي الضمانات الرئيسية للتعيش السلمي فيما بين الدول .

٥ - وقد دأبت نيكاراغوا على مساندة الجهود التي تبذلها الدول أو مجموعات الدول الأخرى دفاعاً عن حق الشعوب المشروع في السلم . وفي إثر انتصار الثورة ، تقدمت نيكاراغوا بطلب العضوية في حركة بلدان عدم الانحياز ، لأنها رأت أن تلك الحركة هي أشمل تجمع لدول ما يسمى بالعالم الثالث ، وأنها حركة تمارس نفوذاً متزايداً على الساحة الدولية ، في ميدان الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تحقيق السلم والتعايش السلمي الفعلي ، والكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية ، بما في ذلك الصهيونية ، وجميع أشكال القمع التي تحول بين الشعوب وبين ممارستها لحقها في السلم ، وأنها حركة تعمل على إنهاء التكتلات والاحلاف العسكرية ، وإعادة تشكيل العلاقات الدولية على أساس عادل ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٦ - وبمجرد أن أعلن تشكيل مجموعة كونتادورا ، منحت نيكاراغوا تأييدها غير المشروط لهذه المجموعة وأخذت تبذل كل ما في وسعها لكفالة النجاح ولوجود تحقيق السلم التي ما برحت تلك المجموعة تظلم بها هي وفريق الدعم المرتبط بها لصالح أمريكا اللاتينية . ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ، طرحت نيكاراغوا ، في إطار مجموعة كونتادورا ، أربع مشاريع معاهدات كالتالي : معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا ، ومعاهدة أخرى بين نيكاراغوا وهندوراس ، ومعاهدة عامة للمنطقة ، ومشروع إتفاق بشأن السلفادور . وفي ١ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام ، اقترحت نيكاراغوا مشروع إتفاق بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، ومشروعاً يتعلق بالمسائل العسكرية ، وإعلاناً سياسياً . وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، كانت نيكاراغوا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي وافق على توقيع مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى دون أن يطلب إجراء أي تعديلات في تلك الوثيقة . وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، بعث رئيس الجمهورية وقائد الثورة ، دانيل سلف أورتيغا سافيدرا ، رسالة إلى رئيسي مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، اقترح فيها توقيع معاهدة عامة على صعيد المنطقة بأسرها .

٧ - ورغبة من نيكاراغوا في ألا تترك بابا دون أن تطرقه سعيًا إلى تحقيق السلم ، فإنها قد لجأت إلى الأمم المتحدة في مناسبات شتى التماسًا للحلول السلمية واكتسبت بذلك تأييد العالم لموقفها العادل . وقد شهدت الأمم المتحدة نيكاراغوا وهي تبذل الجهد دون كلل من أجل السلم انطلاقًا من اعتقادها الراسخ بأن الحياة دون حرب هي الشرط الأساسي اللازم لتحقيق رفاه الشعوب على الصعيدين المادي والروحي ، ومن ثم ممارسة حقوقها وحرّياتها الأساسية ممارسة تامة .

٨ - وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤ ، قامت نيكاراغوا ، تقيدًا بالمبادئ الثابتة للقانون الدولي والتزامًا بالاجراءات القضائية الدولية ، بالتقدم بطلب إلى محكمة العدل الدولية ، التي هي ساحة الحكم العليا بين الدول . وقد اتخذت هذه الخطوة أيضًا من أجل إعادة تأكيد حق شعب نيكاراغوا الذي لا شك فيه في السيادة وتقرير المصير ، بوصفه الضمان الذي يكفل استمرار نموه الاقتصادي والاجتماعي . وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها التاريخي الذي قررت فيه أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكبت ضد جمهورية نيكاراغوا ، ما يشكل انتهاكًا للالتزامات التي بموجب القانون العرفي التي تقضي بعدم التدخل في شؤون نيكاراغوا ، وعدم استخدام القوة ، وعدم انتهاك سيادة دولة أخرى ، وعدم تعطيل التجارة البحرية السلمية ، وانتهاكًا للالتزامات بموجب المعاهدة الشنائية للصداقة والتجارة والملاحة لعام ١٩٥٦ والمبادئ العامة للقانون الإنساني . وأمرت محكمة العدل الدولية حكومة الولايات المتحدة أن توقف على الفور جميع الأفعال التي قد تشكل انتهاكات للالتزامات القانونية السالفة الذكر وأن تقلع عن ارتكاب تلك الأفعال . وفي الختام ، حكمت المحكمة بأن الولايات المتحدة عليها التزام بدفع تعويض عن الأضرار التي لحقت بنيكاراغوا ، ورفضت كل حجة من الحجج التي حاولت بها الولايات المتحدة "تبرير" عدوانها على نيكاراغوا .

٩ - وقد دأبت حكومة نيكاراغوا على جعل السعي إلى تحقيق السلم ركنا من أركان سياستها الخارجية ، وهو ما يتضح من المبادرات والمفاوضات الرامية إلى تحقيق السلم التي تظطلع بها نيكاراغوا ، والتي ترمي بها إلى هدف وحيد هو قطع دابر هذه الحرب العدوانية الجائرة التي تحول بين شعب نيكاراغوا وبين ممارسته لحقه المشروع في السلم . وقد أظهرت نيكاراغوا في مناسبات عديدة إصرارها على الحوار المباشر مع الولايات المتحدة ، وقدمت دعوات شتى بهذا الصدد إلى حكومة الولايات المتحدة . وقد بدأت محادثات منزانيلو في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، بطلب والحاج من نيكاراغوا ، ثم انقطعت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ نتيجة لعناد الولايات المتحدة . وفي هذه

الاجتماعات ، سعت نيكاراغوا إلى التوصل إلى إتفاق بشأن المسائل المتعلقة بالامن المتبادل وبشأن بدء تطبيع العلاقات الودية بين البلدين .

١٠ - ولم تترك نيكاراغوا آلية واحدة من الآليات القائمة للتسوية السلمية للمنازعات دون أن تستخدمها . فقد طرحت مبادرات للسلم على صعيد المنطقة وعلى الصعيد الثنائي معا . وطوال أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، ظلت نيكاراغوا تقدم مقترحات شتى لتحقيق السلم إلى حكومة هندوراس بشأن إنشاء لجان خاصة للتحقيق الموقمي . وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٨١ ، وبنساء على طلب نيكاراغوا ، إجتمع رئيسا الدولتين عند موقع الحدود القائم في الفواسول . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، قدم وزير خارجية نيكاراغوا إلى وزير خارجية هندوراس إقتراحا مؤلفا من سبع نقاط لتوقيع اتفاق لعدم الاعتداء ، وإنشاء دوريات مشتركة ، وتصفية معسكرات الثورة المضادة . وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، اقترحت نيكاراغوا على هندوراس توقيع اتفاق لعدم الاعتداء . وفي ١١ أيار/مايو ١٩٨٥ ، اقترحت نيكاراغوا أن تضع القوات المسلحة للبلدين خطة مشتركة . وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ ، اقترحت حكومة نيكاراغوا تشكيل لجنة خاصة للتفتيش الموقمي في منطقة الحدود . ونظرا إلى عدم إفلاح الجهود التي بذلتها نيكاراغوا للتوصل إلى تفاهم ثنائي مع حكومة هندوراس ، تقدمت حكومة نيكاراغوا في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ بطلب إلى محكمة العدل الدولية بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات وفقا للقانون الدولي . وكان هذا الطلب المقدم ضد هندوراس مؤسسا على ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ومعاهدة البلدان الأمريكية المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات والقانون الدولي العرفي .

١١ - وقد أجريت أيضا مفاوضات ثنائية مع حكومة كوستاريكا . ففي حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، أنشئت اللجنة المشتركة بين نيكاراغوا وكوستاريكا لحل المشاكل ذات الطابع الثنائي . وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أنشئت لجنة مراقبة ومنع حوادث الحدود . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، تقدمت نيكاراغوا بمقترحات شتى إلى كوستاريكا استهدفت إنشاء منطقة منزوعة السلاح خاضعة للإشراف الدولي . وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وقّع في كوستاريكا اتفاق لإنشاء بعثة دائمة للتحقيق في الحوادث التي تقع على الحدود والتفتيش عليها .

١٢ - وفي ٢ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، قدم رئيس الجمهورية وقائد الثورة ، دانييل أورتيغا سافيدرا ، اقتراح شيكاغو ، الذي طالب فيه بجعل أمريكا الوسطى منطقة منزوعة السلاح .

١٣ - وقد وقعت نيكاراغوا اتفاق اسكويبولاس الثاني ، وأعطت بذلك مرة أخرى ، ومعها هذه المرة بقية بلدان أمريكا الوسطى ، دفعة جديدة لعملية السلم صادفت التأييد من المجتمع الدولي . وقد كان توقيع هذا الاتفاق دليلا على تصميم سكان أمريكا الوسطى على تحقيق السلم وعلى اقتناعهم الراسخ بأن هذا يشكل حقا مشروعا لجميع الشعوب . واشتراك مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في هذه العملية يستحق شفاء خاصا ، نظرا إلى أن اتفاق اسكويبولاس الثاني جاء نتيجة للجهود التي بذلتها دون كلل مجموعة كونتادورا وفريق الدعم المرتبط بها .

١٤ - وإنطلاقا أيضا من الرغبة في تحقيق السلم ، بدأت نيكاراغوا ، في إطار اتفاق اسكويبولاس الثاني ، عملية حوار مع "الكونترا" . وكانت الشجرة الأولى لهذه العملية هي توقيع اتفاقات سابوا ، التي قصد بها أن تؤدي إلى وقف نهائي لإطلاق النار . وفي إطار عملية التفاوض تلك ، تجلى بوضوح ما تتمتع به حكومة نيكاراغوا من مرونة ونضج ، كما تجلت رغبتها الصادقة في تحقيق السلم . وقد تسنى للمجتمع الدولي أن يشهد بنفسه إرادة السلم الصلبة التي تبديها حكومة نيكاراغوا ، التي لا تزال ، رغم الضغوط التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة ورغم المسلك العدائي الذي تفرضه بمفاقة على قيادة "الكونترا" ، تبذل جهودا حقيقية كي تكفل لحق الشعوب في السلم أن يصبح في المستقبل القريب حقيقة واقعة على صعيد الممارسة في حياة شعب نيكاراغوا .
